

دراسة

تغير المناخ والنزوح الداخلي في نيجيريا

أوجا أوليفر تشينيدو

أصبح تغير المناخ في نيجيريا واقعاً ملموساً يتطلب انتباهاً واهتماماً عاجلين

الحالي إعداد مشروع سياسة وطنية لإدارة الكوارث. ولكي تؤدي هذه السياسة ثمارها فلا بد أن تتضمن إجراءات تعمل على:

■ ضمان مساندة الأطر المالية والتشريعية الوطنية لإدارة الكوارث مع تحديد مسؤوليات واضحة ومحددة لكافة مستويات الحكم وكذلك للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية

■ تسهيل التعاون مع المؤسسات ذات الصلة المعنية بالأرض الجوية وبالهيكلولوجيا من أجل تطوير أنظمة للإنذار المبكر والتنبؤ بالمخاطر

■ استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان وقدرة المجتمع على استعادة حيويته على كافة المستويات

■ مساندة وترويج التخطيط السليم لاستخدام الأراضي وبناء المساكن على المستوى المجتمعي والمحلي ومستوى الولايات وكذلك المستوى الوطني.

أوجا أوليفر تشينيدو oliverujah@gmail.com أو

oliverujah@yahoo.com هو زميل أبحاث في المعهد

الأفريقي للاقتصاد التطبيقي (www.aiaenigeria.org) في ولاية إينوجو في نيجيريا.

١. www.emdat.be

٢. <http://www.unisdr.org/eng/hfa/docs/final-report-wcdr-arabic.pdf>

٣. انظر مقالة باشر في الصفحة السابقة، ص. ٣٥-٣٦.

عمل هيوغو» (HFA). وتعمل نيجيريا على الوفاء بأولويات إطار عمل هيوغو والتي تشمل ضمان أن يكون الحد من أخطار الكوارث أولوية وطنية ومحلية لها أسس مؤسسية قوية لتنفيذها، وتحديد أخطار الكوارث وتقييمها ورصدها وتحسين عملية الإنذار المبكر، واستخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان قدرة المجتمع على استعادة حيويته على كافة المستويات، والحد من عوامل الخطر الأساسية وكذلك تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة لها بفعالية على كافة المستويات

بعد ثمانية أعوام من إنشائها، حققت الوكالة الوطنية للإغاثة في حالات الطوارئ ((NEMA بنيجيريا إنجازات عظيمة فيما يتعلق بالهياكل التي تم إعدادها لإدارة الكوارث. لكن من الواضح أنه في كثير من الحالات كان هناك تخاذه في تنفيذ المسؤوليات من جانب السلطات على مستوى الولاية والحكومة المحلية. إذ أن أغلب ضحايا الفيضانات لا يحصلون على تعويض أو إغاثة أثناء وقوع كارثة الفيضان؛ فإن حدث وجاءت هذه الإغاثة، تأتي عادة متأخرة جداً أو مرتبطة بشروط. حتى أنه في مواجهة الكوارث الخطيرة لا تُبذل أي جهود منسقة لإجلاء السكان. وبالرغم أن هذه الفيضانات تحدث بشكل سنوي تقريباً، لا يبدو أن الحكومة المحلية وحكومة الولاية والحكومة الفيدرالية تتخذ أي احتياطات وعادة ما يكون تدخلها استجابياً أكثر من كونه وقائياً.

ومن بين أوجه القصور في القانون الذي أنشئت بموجبه الوكالة الوطنية للإغاثة في حالات الطوارئ سلبيته تجاه دور الحكومة المحلية في إدارة الكوارث، وعدم إدراج القضايا المتعلقة بالكوارث والطوارئ في دستور الدولة لعام ١٩٩٩، وكذلك عدم قدرة الحكومة الفيدرالية على فرض أي أنظمة أو توجيهات على أي من الولايات أو الحكومات محلية. ونتيجة لذلك، تعاملت المسائل المتعلقة بالكوارث والطوارئ على أنها أمور هامشية.

وعند مقارنة أداء نيجيريا بمبادئ إطار عمل هيوغو، نجد أنها تبدو بعيدة عن تعزيز قدرة المجتمعات التي تتعرض للكوارث على استعادة حيويتها. على سبيل المثال، فإن درجة التزام السياسات بالحد من الكوارث والاستثمار فيه لا زالت غير كافية؛ فلا توجد آليات للإنذار المبكر؛ ولا تُبذل أي جهود للتصدي لعوامل الخطر الأساسية أو الحد منها. إلا أنه يتم في الوقت

تعاين نيجيريا في الوقت الحالي من زيادة تفشي الأمراض، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وتزايد عدد موجات الحر، وعدم انتظام أمطار الطقس، وحوادث فيضانات، وقلّة سقوط الأمطار في المناطق المعرضة بالفعل للتصحّر في الشمال مما يتسبب في زيادة التصحر، وانخفاض إنتاج الغذاء في المناطق الوسطى، وتدمير سبل العيش بسبب ارتفاع منسوب المياه في المناطق الساحلية حيث يعتمد السكان على صيد الأسماك والزراعة. كما أن تغير المناخ يحوّل بعض الأراضي إلى أراضٍ غير صالحة للسكن ويؤثر على إمدادات المياه - الأمر الذي يهدد الاحتياجات الأساسية للسكان ويرفع معدلات النزوح. إذ أن إحدى أسهل الطرق للتكيف مع تقلب المناخ في نيجيريا هي الهجرة الداخلية.

وتبين قاعدة بيانات أحداث الطوارئ الدولية (EM-DAT) أنه في عام ٢٠٠٧ تسببت الفيضانات في نزوح نحو ٥٦٥٠ شخص في نيجيريا، وأسفرت عن ٣٤ حالة وفاة مسجلة. وقد لوّثت هذه الفيضانات مصادر المياه غير المحمية، مما عرض الناس لخطر الإصابة بالأمراض التي تنقلها المياه، وتسببت في أضرار بالغة للمحاصيل وفي اختلال موسم الزراعة (الأمر الذي أثر بالتأكيد على حصاد عام ٢٠٠٧). كما أنها تسببت في عزل بعض المناطق، وهو ما منع أكثر من ٥٠٠٠ طفل من الذهاب إلى مدارسهم وأعاقت الوصول إلى الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وفي عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، أدت الفيضانات في ولاية نيجر إلى نزوح أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة. وفي عام ١٩٨٨، كانت الفيضانات في ولاية كانو قد دفعت أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة إلى النزوح. وهناك أكثر من مليون نسمة يعيشون في السهول المنخفضة لنهر النيجر مهددين للخطر. وتسجل الإحصاءات حدوث فيضانات كل عام في جميع الولايات الواقعة على نهر النيجر وروافده، مما يتسبب في حدوث كوارث بشكل متكرر. إضافة إلى ذلك، فإن الفيضانات المدمرة تغمر ثلثي ولاية بايلسا ونصف ولاية دلتا لمدة ثلاثة أشهر من كل عام. وفي المناطق التي تغمرها المياه، يتم إغلاق المدارس والأسواق لمدة تصل إلى عدة أسابيع في المرة الواحدة.

وفي مواجهة ظاهرة الاحتار العالمي، حدث تحول نموذجي في إدارة الكوارث نحو الحد من أخطار الكوارث والتأهب والاستجابة لها في سياق «إطار

